



الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2016/3/16

عطفًا على المعلومات التي وردت في إجتماع لجنة الإعلام والاتصالات النيابية وما تلاها على لسان معالي وزير الاتصالات ووسائل الإعلام المتعلقة بقيام البعض بسرقة الإنترنت وإنطلاقاً من هذه الأعمال التي تؤثر على الخزينة العامة من حيث ان الخزينة تخسر أموالاً عامة من خلال قيام البعض بنشاطات خلافاً للأصول القانونية وهو ما يتعارض مع القوانين والأنظمة المرعية الأجراء ولا سيما ما نص في المرسوم الإشتراعي رقم 156 تاريخ 1983/9/16 لذلك،

فإن وزير المالية وحرصاً منه على الأموال العمومية التي تم إهدارها بالوسائل المخالفة للقوانين والتي تظهرها التحقيقات يتخذ صفة الإدعاء بحق كل من يظهره التحقيق فاعلاً وامتدخلاً في الجرائم المتعلقة بالموضوع أعلاه
ويطلب التحقيق بهذا الشأن سواءً بحق أي شخص طبيعي أو معنوي يشارك او يساهم في هذا الأمر وإعلامه بالنتيجة لإتخاذ الإجراءات بحق المخالفين لتكليفهم بالغرزمات والتعويضات والضرائب المتوجبة على قيامهم بهذا العمل.

المكتب الإعلامي

